الأمم المتحدة S/2006/835

مجلس الأمن

Distr.: General
25 October 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار

موجز

أُعدّ هذا التقرير وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم للمجلس ولفريقه العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح باعتباره أول تقرير قطري لكوت ديفوار يصدر عن آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة ٣ من ذلك القرار. وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، يحدد الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال في كوت ديفوار، وبخاصة قتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من حوادث العنف الجنسي الخطير، خصوصا ضد الفتيات، واختطاف الأطفال والاتجار بهم. ويبرز التقرير على وجه الخصوص الصراع الجاري بين الفئات والطوائف العرقية، والذي يؤثر بشدة على حياة الأطفال ورفاههم ويحول دون العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى ديارهم. ويبرز التقرير أيضا التقدم المحرز في الحوار مع أطراف الصراع ويبين خطط العمل الناتجة عنه والصادرة عن القوات الجديدة وأربع ميليشيات موالية للحكومة في غرب كوت ديفوار بغرض إنهاء استخدام الجنود الأطفال والإفراج عن جميع الأطفال الملحقين بقواتها. ويشدد التقرير على مسؤولية الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية عن مساندة الأمم المتحدة في التعرف على جميع جماعات الميليشيا الأخرى وإقامة حوار مماثل معها. وهو يسلط الضوء أيضا على متابعة الانتهاكات والتصدي البرنامجي لها.

ويوصي التقرير باتخاذ إجراءات وتدابير محددة الأهداف ضد الأطراف والأفراد الذين يرتكبون بشكل منهجي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وبقيام السلطات المختصة على نحو صارم وعلى وجه السرعة بالتحقيق في حوادث الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومحاكمة مرتكبيها، تصديا لتفشي ثقافة الإفلات من العقاب. ويهيب التقرير أيضا بالمجتمع الدولي وبالجهات المانحة تقديم المساعدة السريعة والكافية من أجل برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج لفائدة جميع الأطفال الملحقين بالقوات المقاتلة في البلد لكفالة النجاح الطويل الأمد والمستدام لهذه الجهود.

أولا – مقدمة

١ – أُعدَّ هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو يركز على الانتهاكات الستة الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال في حالات الصراع: (أ) تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا؛ و (ب) الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال؛ و (ج) قتل الأطفال وتشويههم؛ و (د) اختطاف الأطفال؛ و (هـ) مهاجمة المدارس أو المستشفيات؛ و (و) حرمان الأطفال من الحصول على المساعدات الإنسانية. ويحدد التقرير الأطراف الرئيسية في الصراع ويبين التقدم المحرز في الحوار الرامي إلى إقرار خطط عمل لإنهاء الانتهاكات. كما يبين التقرير تدابير التصدي البرنامجي للانتهاكات دعما للأطفال المتضررين في كوت ديفوار.

ثانيا – التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في كوت ديفوار

٢ – بدأ الصراع في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٢ بانقلاب عسكري أدى إلى انقسام البلد إلى إقليمين تفصل بينهما منطقة عازلة، تسمى ”منطقة الثقة“. وحصدت أسابيع القتال وحوادث العنف المتفرقة التي تلت ذلك العديد من الأرواح ويتّمت آلاف الأطفال. ولا يزال جنوب البلد تحت سيطرة الحكومة، بينما وقع الشمال في قبضة المعارضة، المعروفة باسم القوات الجديدة. وتخضع منطقة الثقة لسلطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية، ليكورن. وأنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، فريقا عاملا دوليا أنيطت به مهمة العمل على إقامة حوار منتظم والتوسط لإحلال سلام دائم فيما بين مختلف العناصر/الفصائل السياسية في كوت ديفوار. وفي ذلك القرار نفسه، دعا المجلس أيضا إلى تعيين رئيس للوزراء تُسند إليه مسؤولية قيادة عملية تحديد الهوية ونزع السلاح وتنظيم الانتخابات الرئاسية العامة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. بيد أن إجراء الانتخابات قد تأخر بسبب ضآلة التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية نتيجة لاستمرار الخلافات بين شتى أطراف الصراع. وحتى الآن، لا يزال التحديان الرئيسيان أمام عملية السلام هما تحديد هوية نسبة كبيرة من السكان وتسجيلهم، ونزع سلاح الجماعات المسلحة. ويتوقع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تستفيد منه أعداد تُقدر بحوالي ٠٠٠ ٢ من رجال ونساء الميليشيات المسلحة في الغرب (غويغلو)، و ٠٠٠ ٤ من جنود الجيش النظامي التابع للحكومة (قوات الجيش الوطني لكوت ديفوار) جُنِّدوا بعد ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، و ٠٠٠ ٣٨ من عناصر القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة. وإضافة إلى ذلك، يقدر عدد الأطفال الملحقين بالقوات المسلحة للقوات

الجديدة بنحو ٣ ٠٠٠ طفل والملحقين بجماعات الميليشيا بحوالي ١ ٠٠٠ طفل. ولا يزال انتشار الأسلحة يتسبب في انعدام الأمن بدرجة كبيرة في جميع أنحاء البلد.

٣ - ويمثل الأطفال نسبة كبيرة من سكان كوت ديفوار. وفي التقرير الأولي الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في عام ٢٠٠٠ إلى لجنة حقوق الطفل، أشارت الحكومة إلى أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة إلى مجموع السكان في عام ١٩٩٣ قاربت النصف، إذ بلغت ٤٨,٢ في المائة؛ وأن الأفراد دون سن العشرين بلغت نسبتهم ٥٦ في المائة. وهذه النسبة العالية من صغار السن تضع عبئا ثقيلا على نظامي التعليم والرعاية الصحية. ومنذ نشوب الصراع في عام ٢٠٠٢، فرت آلاف الأسر من بيوتها بسبب الصراع، بما في ذلك أعمال العنف العرقي التي تحدث بين الحين والآخر وتُذكيها كراهية الأجانب والنزاع على الأراضي والانتماء السياسي. وفي الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الحكومة، أفادت التقديرات التي خلصت إليها دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٥ بوجود ٣٧٧ ٧٠٩ من المشردين داخليا في خمس مناطق من البلد: أبيدجان، ودالوا، ودويكويه، وتوليبلو، وياموسوكرو. ومن بين هؤلاء المشردين داخليا، يقدر عدد الأطفال الذين ولدوا بعد أن تشرد آباؤهم بنحو ٠٣٧ ٥١ طفلا. ويبدي المشردون داخليا في حالات كثيرة إحجاما عن العودة إلى قراهم خشية التعرض لهجمات.

٤ - وما زال الأطفال يتحملون الجزء الأكبر من وطأة الصراع، مما يحرمهم فعلا من الحصول على حقوقهم واحتياجاتهم الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتغذية الكافية، ويزيد من خطر تعرضهم للعنف وغيره من أشكال الإيذاء. والوضع أشد سوءا في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة، حيث أنه في أعقاب الصراع لاذ المعلمون والأطباء والممرضون والمرشدون الاجتماعيون وغيرهم من الموظفين المدنيين بالفرار إلى جنوب البلد. وكان لانهيار الهياكل الأساسية للصحة والتعليم في الشمال عواقب وخيمة بالنسبة للأطفال. فكثير من الأطفال في تلك المناطق لم يأخذوا امتحاناتهم منذ بدء الحرب، مما يضعف بشدة من قدرتهم على التقدم في مسارات التعليم والحياة. و لم يتسن إقامة امتحانات من جديد في الشمال سوى في عام ٢٠٠٦، بعد أن بذلت الأمم المتحدة جهودا متضافرة من أجل ذلك. وما زال النقص الحاد في الموظفين والمعدات مستمرا في قطاع الصحة. وأسهم الصراع في إيجاد مستويات عالية من الفقر والصدمات النفسية وتفكك الأسر، مما أثر تأثيرا كبيرا على الأطفال، بما في ذلك ازدياد عدد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع والذين يشتغلون بالبغاء في أبيدجان وبواكيه وفي مدن أخرى. وعلاوة على ذلك، كان من النتائج المباشرة للصراع تضخم ظاهرة عمل الأطفال وازدياد عدد اليتامى وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر بشكل خاص.

٥ - وتتمكن وكالات الأمم المتحدة عموما من الوصول إلى الأطفال المتضررين دون معوقات، باستثناء المناطق التي قد تنشب فيها بين حين وآخر أعمال القتال وأعمال العنف على نحو غير متوقع. ففي بلدة غويغلو الغربية مثلا، أعيق تقديم الخدمات للأطفال لأشهر عدة بفعل الحوادث العنيفة التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حيث تم إجلاء أفراد الأمم المتحدة عقب هجوم تعرض له حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من قبل حشد كبير كان يضم أطفالا. وأفادت التقارير أن خمسة من مواطني كوت ديفوار قتلوا في الحادث، بمن فيهم طفلان يبلغان من العمر ١٤ و ١٦ سنة. وهناك تحقيق جارٍ تقوم به الأمم المتحدة لتحديد أسباب الوفاة.

٦ - وما زالت الأمم المتحدة تعرب عن قلقها البالغ من استخدام الأطفال كحواجز بشرية لإعاقة وصول حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة خلال حوادث العنف، خصوصا في الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ففي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في أعقاب الهجمات على أغبوفيل وأنياما، اعترض حشد كبير ومنظم من الأشخاص يضم عدة أطفال ونساء يحملن أطفالا رضعًا على ظهورهن سبيل قافلة عسكرية تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في بيتي يابو، فمنعوها من الوصول إلى هاتين المنطقتين. وكثيرا ما يتعرض الأطفال في مثل هذه الحالات لخطر الإصابة أو القتل.

ثالثا - حوادث الانتهاكات الجسيمة والاتجاهات المتعلقة بها

٧ - يتعرض الأطفال في كوت ديفوار لعدد من الانتهاكات الجسيمة، بما فيها القتل أو التشويه، وتجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الجسيم، وبخاصة ضد الفتيات، فضلا عن الاختطاف ومهاجمة المدارس أو المستشفيات ومما يبعث على القلق بصفة خاصة الازدياد المفاجئ لحوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي تُرتكب ضد الأطفال والنساء مع إفلات مرتكبي هذه الجرائم في معظم الحالات دون عقاب. ولا توجد بيانات موثوق بها توضح النطاق الكامل لهذه الانتهاكات، كما أن الحالات التي تحقق فيها السلطات قليلة نسبيا، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى الشعور السائد بأن مرتكبي الانتهاكات في أمان من العقاب.

٨ - ومما يبعث على بالغ القلق المستوى الذي وصلت إليه الانتهاكات وحالات الإفلات من العقاب في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، حيث تنعدم إقامة العدل منذ بدء الصراع. وتشعر الأمم المتحدة بالانزعاج خصوصا إزاء كبر عدد الأطفال الموجودين قيد الاحتجاز، غير المشروع في أكثر الحالات، وإزاء ما يحدق بالأطفال من مخاطر الإيذاء في ظل هذه الظروف.

ألف – تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال

٩ – يلحق الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة في كل من الأقاليم التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة. وقد أشرت في تقريري المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بشأن الأطفال والصراع المسلح (A/59/695-S/2005/72)، إلى إطلاق سراح ٢٧٣ طفلا من جانب القوات المسلحة للقوات الجديدة، كانوا مدرجين في التقرير المتعلق بتجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال.

١٠ – ولا يوجد حاليا دليل ملموس على مشاركة الأطفال في القوات المسلحة النظامية التابعة للحكومة (القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار). إلا أنه من الواضح أن هناك أطفالا ملحقين بجماعات الميليشيا المسلحة الوثيقة الصلة بالحزب الحاكم، ومنها الجبهة الشعبية الإيفوارية. وهذه الميليشيات ناشطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وبخاصة في الغرب، حيث أمكن تحديد الجماعات الأربع التالية: جبهة تحرير الغرب الكبير؛ والتحالف الوطني لشعب الوي؛ والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير؛ والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار. وتنكر كل من القوات المسلحة للقوات الجديدة وجماعات الميليشيا الموالية للحكومة في الغرب أنهما تجندان الأطفال. إلا أنهما تعترفان بإلحاق الأطفال بقواتها المقاتلة.

١١ – ومنذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وما بذلته الأمم المتحدة من الجهود المتضافرة في الحضّ على الحوار ووضع خطط عمل من أجل إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في إطار ذلك القرار، أبدت القوات المسلحة للقوات الجديدة وجماعات الميليشيا استعدادهما للتعاون في هذا الصدد. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها المنفذون بأنه قد تم تسريح ٣٢٧ من الأطفال الملحقين بالقوات المقاتلة في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، سُلم ٢٥١ طفلا منهم رسميا إلى الأمم المتحدة من قبل القوات المسلحة للقوات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٦٠٠ طفل سرحوا أنفسهم في دانابي وسبق أن تلقوا تدريبا عسكريا أثناء الصراع على يد مقاتلين ليبريين مناصرين للقوات المسلحة للقوات الجديدة، و ٤٠٠ طفل كانوا ملحقين سابقا بجماعات الميليشيا في الغرب، وذلك لإلحاقهم ببرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من عدم توافر أرقام دقيقة لمجمل أعداد الأطفال الملحقين بالقوات المسلحة للقوات الجديدة، فقد قدر عدد هؤلاء الأطفال بحوالي ٠٠٠ ٤ طفل. ويتبين من عمليات الرصد والتحقق التي أجرتها الأمم المتحدة خلال العام الماضي أن تجنيد الأطفال بصورة نشطة من جانب القوات المسلحة للقوات الجديدة لم يعد جاريا، وأنه يجري

تطبيق تدابير تستهدف تحديد الأطفال الملحقين بهذه القوات تمهيدا لتسليمهم للأمم المتحدة. ولا توجد حاليا معلومات محددة تفيد باستمرار قيام الميليشيات الموالية للحكومة بتجنيد الأطفال على نحو نشط، ويعزى ذلك جزئيا إلى القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المعلومات.

باء – قتل الأطفال وتشويههم

١٢ – قتل كثير من الأطفال في القتال الذي دار على مدى أسابيع بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. إلا أن معظم الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا في سياق هذا الصراع لقوا حتفهم إما أثناء المصادمات بين شتى الفئات العرقية أو بفعل أعمال وحوادث عنف ذات دوافع سياسية أو إجرامية. وينبغي التأكيد على أن الصراع الجاري في كوت ديفوار لا يعفي العناصر الفاعلة التابعة للدولة والعناصر الفاعلة غير المنتمية للدولة من التزامها القانوني بموجب القانون الإنساني بحماية الأطفال من القتل والتشويه وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة.

١٣ – ومما يبعث على القلق بصفة خاصة ما يحدث من قتل الأطفال وتشويههم في سياق العنف الطائفي الذي تذكيه المنازعات على ملكية الأراضي أو الانتماءات السياسية، خصوصا فيما بين طوائف الغويري والديولا والباولي العرقية في فينغولو وديباهوين، وتوازيو، وغيتروزون، ودويكويه وغيرها من القرى في الغرب. وهذه القرى تقع في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة وفي منطقة الثقة. وقد اندلعت سلسلة من حوادث العنف بين هذه الطوائف منذ بداية الصراع، دمرت خلالها المنازل وغيرها من الممتلكات وقتل فيها كثير من الأفراد، من بينهم أطفال. وأبلغت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن ادعاءات بتسلل جماعات من الميليشيا إلى منطقة الثقة في الغرب (الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، والتحالف الوطني لشعب الوي، وجبهة تحرير الغرب الكبير) من أجل مساندة طائفة الغويري، بينما كانت عناصر من القوات المسلحة للقوات الجديدة تناصر طائفة الديولا. وتبين الحالات التالية الاتجاهات المتعلقة بجرائم قتل الأطفال وتشويههم:

(أ) في ٢١ نيسان/أبريل، قام عدد من المهاجمين المجهولي الهوية بإعدام أسرة من فئة اليعقوبا العرقية في قرية بيتي لوغوال (بمنطقة الثقة). وفي هذه الحادثة، قُتل طفلان، صبي وفتاة، ووالدهما ضربا بالفأس، وأطلق الرصاص على الأم فأُرديت قتيلة؛

(ب) في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قام أشخاص مجهولو الهوية بمهاجمة قريتي غيتروزون وبتي ديكويه اللتين تسكنهما أغلبية من فئة الغويري العرقية. وأفيد بأن ٤١ شخصا بينهم ثلاثة من الأطفال الرضع قتلوا في أحد المنازل؛ وشُقَّت بطن امرأة حامل

بالفأس في غيتروزون، وأُضرمت النيران في عدة منازل وسكانها بداخلها، بمن فيهم من الأطفال. وفي أعقاب هذه الهجمات، أُفيد بأنه في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قام مهاجمون مجهولو الهوية بإعدام سبعة أفراد من فئة الديولا العرقية، منهم أربعة أطفال في حي لطيف وكوكوما؛

(ج) في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، رافقت الكتيبة الغانية شرطة الأمم المتحدة إلى قرية بانيا في منطقة الثقة، حيث تعرف أفراد المجتمع المحلي على شخص متهم بقتل طفلين خلال أعمال تتعلق بممارسة الشعوذة؛

(د) في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قتل مهاجمون مجهولو الهوية ستة أشخاص بينهم طفل عمره سنة واحدة في قرية بوهو الواقعة على بعد ٢٩ كيلومترا من بانغولو. وقد حدث هذا الهجوم في أعقاب اكتشاف جثتي طفلين من بوركينا فاسو في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في قرية دويكبي.

جيم - اختطاف الأطفال

١٤ - ما برح اختطاف الأطفال في كوت ديفوار يشكل شاغلا خطيرا، ويغلب الاعتقاد بأنه يتصل بمسألة الاتجار بالأطفال. وعلى الرغم من أن هذه الصلة وحجم المشكلة لم يوثقا بالقدر الكافي، فإنه يُعتقد أن مناخ الصراع وانعدام الأمن وتدهور الهياكل الاجتماعية والإدارية جعلت الأطفال أكثر تعرضا للاختطاف والاتجار بهم. وتفيد بعض التقارير بضلوع شبكات من ممارسي الجريمة المنظمة في تهريب الأطفال من البلدان المجاورة إلى كوت ديفوار أو في اختطاف الأطفال من أنحاء مختلفة من البلد لتسخيرهم في العمل في مزارع الكاكاو أو في المناجم أو استغلالهم في البغاء أو الخدمة في المنازل.

١٥ - وتبين الحالات التالية الاتجاهات المتعلقة بجرائم اختطاف الأطفال:

(أ) في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اختُطفت فتاة في الثانية عشرة من عمرها في كورغوهو (شمال كوت ديفوار) وأُخذت إلى مالي حيث زُوجت قسرا. وأفيد بأن والد الفتاة سافر إلى مالي لإحضارها، لكنه تعرض للتهديد من مختطفيها ومن زوج الفتاة الذي قال له إن السلطات المالية ستعتقله إن لم يغادر البلد؛

(ب) في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اختطف تلميذ عمره ٨ سنوات في حي ماركوري بأبيدجان الذي تسيطر عليه الحكومة. وانتزعت عينا الطفل فيما يعتقد أنه ممارسة لطقوس ما. وما زالت القضية بانتظار التحقيق؛

(ج) في تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعتقلت قوات الدرك الوطنية المتمركزة في أغيوفيل الخاضعة لسيطرة الحكومة عددا من الأفراد يعتقد أنهم جزء من شبكة تمارس الاتجار بالأطفال وبيعهم. وألقي القبض على ثلاث إناث يدعى أنهن من الجناة وفي حوزتهن أربعة أطفال مختطفين تتراوح أعمارهم بين سنتين وخمس سنوات. وبعد إجراء تحقيق في الأمر، اعتقلت قوات الدرك رجلا يدعى أنه الرأس المدبر لهذه الشبكة وزعيمها. وما زالت القضية بانتظار المحاكمة.

دال - مهاجمة المدارس أو المستشفيات

١٦ - لا توجد سجلات دقيقة للهجمات التي وقعت على المدارس والمستشفيات، وإن كان من المعروف أن هناك عدة مدارس ومراكز طبية قد دمرت في خضم الأعمال القتالية بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة وأثناء الاقتتال الطائفي الذي أعقب ذلك. وقد أصيبت المراكز الصحية الإقليمية في دانانى ومان وبواكي بأضرار جسيمة. وباستثناء المدرسة الفرنسية في أبيدجان، التي استهدفها الوطنيون الفتيان تحديدا وقاموا بنهبها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كان التدمير الذي أصاب المدارس والمراكز الطبية بوجه عام أثناء الصراع في سياق هجمات عشوائية وليس نتيجة لاستهداف منظم. ومن الجدير بالذكر أيضا أن كثيرا من هذه المرافق أصبحت في حالة متهالكة نتيجة لانعدام الصيانة أو بسبب هجرها في أعقاب الفرار الجماعي للسكان إلى أماكن أكثر أمانا. وهذه الحالة واضحة على الأخص في غرب البلد.

١٧ - ومما يبعث على القلق ما يحدث من الاستيلاء على المدارس واحتلالها عنوة. ففي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، احتل أكثر من ١٠٠ فرد من جماعة من الميليشيات الموالية للحكومة معروفة باسم تجمع الوطنيين من أجل السلام مركز أدجامي التجريبي للإصغاء، وهو مركز للأطفال في أبيدجان. واستمر احتلال المركز حتى ١٧ حزيران/يونيه، عندما تدخلت قوات الدرك الوطنية عقب الإدانة الشديدة لهذا العمل والحضّ المتسق من جانب الأمم المتحدة على التصدي له. ولم يعثر على أي أطفال عند الاستيلاء على المركز ولم يُبلغ عن وقوع إصابات أو خسائر في الأرواح.

١٨ - وجدير بالذكر أيضا أن وزارة الأسرة والرعاية الاجتماعية أبلغت بأن جماعة الميليشيا المسماة تجمع الوطنيين من أجل السلام قامت في عام ٢٠٠٣ أيضا باحتلال معهد التدريب والتعليم للمرأة، وهو مركز للتدريب المهني للفتيات والشابات في أدجامي. ودام احتلال المركز إلى عام ٢٠٠٥، حيث قام الجيش النظامي التابع للحكومة، القوات المسلحة الوطنية

لكوت ديفوار، بإجلاء تجمع الوطنيين من أجل السلام عن المبنى ثم استولى عليه. ومنذ ذلك الوقت، يستخدم المركز كقاعدة عسكرية ريثما تتم إعادته للعمل كمدرسة.

هاء – الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الجسيم

١٩ – أسهم تفشي انعدام الأمن وتدهور الهياكل الاجتماعية والإدارية نتيجة للصراع إسهاما كبيرا في ارتفاع مستويات العنف الجنسي المرتكب ضد الفتيات والنساء في كوت ديفوار. كما أن مناخ الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي زاد من تفاقم المشكلة. وعلاوة على ذلك، يؤدي الافتقار إلى بيانات موثوق بها عن النطاق الكامل لهذه الانتهاكات إلى عرقلة التدخلات البرنامجية الرامية إلى مساعدة الأطفال المتضررين.

٢٠ – وفيما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٥، سجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حوادث وبلاغات بشأن ما يقرب من ٢٠٠ حالة للعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال والنساء، ٤١ في المائة منها تشمل ادعاء حدوث الاغتصاب. وأثبتت دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٥ أن ٣١ في المائة من الفتيات التي أجريت معهن مقابلات اعترفن بأنهن أُجبرن أو أُكرهن على مزاولة علاقات جنسية غير رضائية. وفي الوقت نفسه، أدت بعض العوامل الضاغطة مثل الفقر وانعدام فرص كسب العيش بكثير من الفتيات إلى مزاولة البغاء كوسيلة للبقاء.

٢١ – وأثبت عدد من التقارير وجود شبكات للاتجار بالأطفال لغرض البغاء، تعمل في عدة مواقع توجد في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة للقوات الجديدة (فافوا) وفي منطقة الثقة، وكذلك في أبيدجان ودالوا وياموسوكرو وسان بيدرو. وعلى الرغم من أن أسماء الأفراد الضالعين في هذا الاتجار قد ذُكرت، فلم يحدث اعتقال لأي منهم.

٢٢ – وتبين الحالات التالية الاتجاهات المتعلقة بجرائم العنف الجنسي ضد الأطفال:

(أ) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أُبلغ عن اغتصاب فتاة عمرها ١٥ سنة في أحد أحياء بيلفيل الثانية في منطقة بواكي. وكانت الطفلة ضمن خمس فتيات أكدن لموظفي شؤون حقوق الإنسان أنهن يعملن راقصات وبغايا في ذلك الحي؛

(ب) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أبلغ عن وقوع اعتداء جنسي على فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما في غويغلو من قبل تسعة رجال مجهولي الهوية. ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم في التحقيق الذي بدأته قوات الدرك؛

(ج) في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، اغتصبت فتاة عمرها ١٥ عاما مرارا في أليبي من قبل عنصر تابع لمركز قيادة العمليات الأمنية. وبدأت قوات الدرك تحقيقا في الحادث، ولكن لم يبلغ عن إحراز أي تقدم في التحقيق؛

(د) أعربت الأمم المتحدة عن قلقها الشديد لدى قيادة القوات المسلحة للقوات الجديدة بشأن حادث اغتصاب فتاة عمرها ١٤ عاما في بواكي في آذار/مارس ٢٠٠٦ أثناء احتجازها لدى تلك القوات. ونتج عن هذه الحالة صدور أمر من قيادة القوات المسلحة للقوات الجديدة بإنهاء احتجاز الأطفال، وترد إشارة إلى هذا الأمر في الفرع سادسا أدناه؛

(هـ) وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أبلغ موظفو شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عما زعم من قيام أحد أفراد القوات المسلحة للقوات الجديدة باغتصاب تلميذة في الخامسة عشرة من عمرها في داناني. وأبلغ موظف بالمدرسة عملية الأمم المتحدة بأن حوادث الاغتصاب متفشية في المدرسة ولكن الآباء يؤثرون التزام الصمت خوفا من الانتقام.

واو – منع وصول المساعدات الإنسانية

٢٣ – أثناء الفترة قيد الاستعراض، لم يحدث من أطراف الصراع منع منظم لوصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال.

رابعا – إنشاء آلية الرصد والإبلاغ

٢٤ – أحرز تقدم ملموس في إنشاء آلية للرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في كوت ديفوار، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وعلى مدى العام الماضي، تعاون شركاء الأمم المتحدة في الميدان في التخطيط والإعداد لإنشاء هذه الآلية وتنفيذ جوانب القرار الأخرى، وذلك في إطار شبكة الحماية التابعة للجنة تنسيق الشؤون الإنسانية المشتركة بين الوكالات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُنشئت فرقة العمل الوطنية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ، التي تضم أساسا كيانات الأمم المتحدة المشاركة في شبكة الحماية. ويتشارك في رئاسةَ فرقة العمل نائبُ ممثلي الخاص لكوت ديفوار والممثل القطري لليونيسيف، وهي مكلفة بمهمة الإشراف على سير تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفرقة العمل مسؤولة عن تقديم تقارير مرة كل شهرين وتقارير سنوية عن الانتهاكات الجسيمة كيما ينظر فيها مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونيسيف في شباط/فبراير ٢٠٠٦ منتدى لحماية الأطفال يضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير

الحكومية الدولية العاملة في مجال حماية الأطفال، وسيتعاون هذا المنتدى، بالاشتراك مع شبكة الحماية، مع فرقة العمل.

٢٥ - ووضع المستشار المختص بحماية الأطفال والتابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامجا منهجيا للتلقين والتدريب للقسمين العسكري والمدني وقسم الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لتهيئة عملية حفظ السلام للمساهمة في آلية الرصد والإبلاغ. واستلزم ذلك نشر أحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتقديم إحاطات عنها، والتدريب بشكل أكثر تحديدا في مجال حماية الأطفال، بما في ذلك وسائل جمع المعلومات والتحقق بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة المحددة في الفقرة ١. وفي هذا الصدد، عُيّن مسؤولون محددون عن تنسيق مسائل حماية الأطفال في إطار وحدات حفظ السلام ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين وشرطة الأمم المتحدة وموظفي شؤون حقوق الإنسان التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتولي مهمة الاتصال بالمستشار المختص بحماية الأطفال بشأن جمع المعلومات بصورة سريعة ودقيقة وموثوقة وموضوعية عن الانتهاكات الجسيمة. ويجري فرز المعلومات التي تجمعها مصادر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ثم تصنَّف في قاعدة بيانات لتيسير تتبع مسار الحالات ومتابعتها. ومن المتوقع أن يتم في إطار ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تعيين ١٠ موظفين وطنيين لشؤون حماية الأطفال، و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة لشؤون حماية الأطفال، لدعم الجهود التي تبذل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وسيزيد بذلك ملاك قسم حماية الأطفال، الذي يضم حاليا المستشار المختص بحماية الأطفال وموظفا معيّنا دوليا لشؤون حماية الأطفال.

٢٦ - وتواصل اليونيسيف تقديم إحاطات عن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) لشريكاتها من المنظمات غير الحكومية ووزارة شؤون الأسرة وجماعات الميليشيا وقيادة القوات المسلحة للقوات الجديدة. كما قدمت اليونيسيف الدعم لحلقات تدريبية خُصصت لما مجموعه ٤٢ من مسؤولي التنسيق التابعين لهذه القوات وللمنظمات غير الحكومية الوطنية التي تضطلع بمسؤوليات عن تنفيذ البرنامج. ويوجد لدى اليونيسيف حاليا موظفّان لشؤون الحماية الدولية، أحدهما ينحصر عمله في شؤون آلية الرصد والإبلاغ، إلى جانب ٥ موظفين وطنيين لشؤون حماية الأطفال. وتعكف اليونيسيف حاليا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة ولجنة الإنقاذ الدولية، على إقامة نظام إقليمي لإدارة المعلومات في غرب أفريقيا سيركز على رصد حوادث انتهاك حقوق الأطفال عبر الحدود.

خامسا – التقدم المحرز في الحوار مع أطراف الصراع

ألف – الحوار مع القوات المسلحة للقوات الجديدة بشأن إعداد خطة عمل لإنهاء استخدام الجنود الأطفال

٢٧ – عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أخطر قسم حماية الأطفال التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جميع العناصر التابعة للبعثة بذلك، وأوعز إلى موظفي حفظ السلام المختصين أن يقوموا بنشر المعلومات عن هذا القرار وكذلك القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) على قادة القوات المسلحة للقوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وجماعات الميليشيا الموالية للحكومة. وفي ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اجتماعا مع ممثلي القوات المسلحة للقوات الجديدة في بواكي، ذكّرهم أثناءها بأن استخدام الجنود الأطفال أدى إلى إدراج القوات المسلحة للقوات الجديدة في قائمة مرتكبي الانتهاكات المرفقة بتقريري المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (A/59/695-S/2005/72). وسُلمت نسخ من ذلك التقرير إلى ممثلي هذه القوات، وأُبلغوا أيضا بأن مجلس الأمن طلب بموجب أحكام القرارين السالفي الذكر القيام، دون إبطاء، بإعداد وتنفيذ خطة عمل محكومة بمواعيد زمنية لوقف تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال. وتم التشديد على وجوب تنفيذ خطة العمل بالتعاون التام مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في كوت ديفوار. وأعربت القوات المسلحة للقوات الجديدة عن التزامها بالامتثال التام لأحكام قراري المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤). وأفضى الحوار الذي جرى لاحقا مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف، وشارك فيه مشاركة نشطة مقر اليونيسيف ومكتب ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، إلى تقديم قيادة القوات المسلحة للقوات الجديدة خطة عمل شاملة إلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تلتزم فيها بإنهاء إلحاق الأطفال بقواتها المقاتلة.

٢٨ – وطبقا لخطة العمل، تلتزم القوات المسلحة للقوات الجديدة بما يلي: (أ) إنهاء استخدام الجنود الأطفال والإفراج عن جميع الأطفال الموجودين في صفوفها؛ و (ب) التعاون مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال؛ و (ج) اتخاذ تدابير محددة لمنع تجنيد الأطفال؛ و (د) تعيين جهة تنسيقية رفيعة المستوى للاتصال بفريق الأمم المتحدة أثناء تنفيذ خطة العمل؛ و (هـ) وتعيين مؤشرات محددة زمنيا لقياس التقدم المحرز ومدى الامتثال؛ و (و) إصدار تعليمات رسمية عبر تسلسلها القيادي تبين الالتزامات الواردة في خطة العمل؛ و (ز) فتح السبيل أمام الأمم المتحدة للتحقق من مدى التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل.

٢٩ - ومنذئذ، أعادت قيادة القوات المسلحة للقوات الجديدة تأكيد التزامها رسميا لممثلي الخاص لكوت ديفوار بالتعاون التام في إنجاز تنفيذ خطة العمل وبتسليم جميع الأطفال المسرحين إلى اليونيسيف، بغية ضمان حصولهم على الرعاية الكافية والقيام بأعمال المتابعة اللازمة بالتنسيق مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قدمت قيادة القوات المسلحة للقوات الجديدة إلى ممثلي الخاص تقريرا يعرض مجملا للإجراءات المتخذة بهدف التنفيذ التام لخطة العمل. وفي ذلك التقرير، أعلن الجنرال سومايلا باكايوكو أنه لم يعد هناك أي أطفال في صفوف القوات المقاتلة الموجودة في منطقتي بواكي وكاتيولا العسكريتين، وأن الجهود مستمرة للتوصل إلى الأطفال الملحقين بقواتهم المقاتلة في المناطق العسكرية الثماني المتبقية الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة وتسليم هؤلاء الأطفال إلى اليونيسيف. وطلب الجنرال باكايوكو من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تحيل إليه مباشرة أي معلومات تنم عن إعادة ضم أي طفل إلى القوات المقاتلة في بواكي وكاتيولا لكي يتخذ إجراءات سريعة في هذا الشأن. كما شدد الجنرال في تقريره على العقبات التي تحد من إمكانية التوصل إلى الأطفال الموجودين خارج مناطق بواكي وكاتيولا ومان وتسريحهم، بفعل الافتقار إلى الموارد اللازمة لتوسيع نطاق هذه العملية لتشمل المناطق السبع المتبقية الواقعة تحت سيطرته.

٣٠ - وتعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف على إنشاء آلية للتحقق من مدى الامتثال. وستبدأ لجنة التحقق التي تقودها اليونيسيف زياراتها لبواكي وكاتيولا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وستكمِّل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عمل تلك اللجنة عن طريق مواصلة أنشطة الرصد اليومي التي يقوم بها المراقبون العسكريون وشرطة الأمم المتحدة وشعبة حقوق الإنسان، في إطار التوجيهات الصادرة عن قسم حماية الأطفال التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

باء - الحوار مع الميليشيات بشأن إعداد خطة عمل لإنهاء استخدام الجنود الأطفال

٣١ - فيما عدا جماعات الدفاع المدني المسلحة في الغرب وتجمع الوطنيين من أجل السلام في أبيدجان، ليس معروفا كم عدد جماعات الميليشيا العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وحيثما يُشتبه في قيام جماعات بتجنيد أطفال واستخدامهم، على غرار ما يجري في سان بيدرو على سبيل المثال، يتعذّر إقامة حوار قابل للاستمرار في إطار قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح بفعل الصعوبات الكامنة في معرفة التسلسل القيادي داخل هذه الجماعات. ونجاح الجهود التي تبذل للتعرف على جماعات الميليشيا وتحديد تسلسلها

القيادي وإقامة حوار معها بهدف منع تجنيد الأطفال واستخدامهم، يتطلب الالتزام والمؤازرة من جانب الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية.

٣٢ - واتفق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف على أن ثمة حاجة إلى ضمان التعامل الهادف مع جماعات الميليشيا من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك كإطار مناسب لتسريح الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم على الوجه الفعال. وأدى البرنامج الوطني دورا رائدا في الحوار مع جماعات الميليشيا، سيما منذ الاعتداءات التي استهدفت موظفي الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والتي زادت من صعوبة تأديتهم عملَهم في الغرب. وأوضح البرنامج الوطني لقادة جماعات الميليشيا بشكل لا لبس فيه أن مفاوضات نزع السلاح لا بد أن تتضمن أحكاما محددة بشأن الأطفال تنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). وحتى تاريخه، تعرف البرنامج على ١٠٠ طفل كانوا ملحقين سابقا بجماعات الميليشيا ووضع قائمة بأسمائهم وقدم هذه المعلومات إلى اليونيسيف لضمان تزويد هؤلاء الأطفال بالدعم المناسب. وتم التعرف على ١١ طفلا آخرين كانوا ضمن ٩٨٠ عنصرا من الميليشيات جردوا من سلاحهم في غويغلو أثناء شهر آب/أغسطس.

٣٣ - ونفذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف مبادرة مشتركة نتج عنها التزام أربع من جماعات الميليشيا في غرب كوت ديفوار بإعداد خطة عمل، وهي جبهة تحرير الغرب الكبير والتحالف الوطني لشعب لوي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وقّعت هذه الجماعات رسميا على خطة العمل وأرسلتها إلى رئيس الوزراء وإلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار.

٣٤ - وطبقا لخطة العمل، وافقت جماعات الميليشيا الأربع على ما يلي: (أ) الإفراج عن جميع الأطفال الموجودين في صفوفها؛ و (ب) التعاون مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال؛ و (ج) اتخاذ تدابير محددة لمنع تجنيد الأطفال؛ و (د) تعيين جهة تنسيقية رفيعة المستوى للاتصال بفريق الأمم المتحدة والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أثناء تنفيذ خطة العمل؛ و (هـ) القيام بالتشاور مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف بتعيين مؤشرات محددة زمنيا لقياس التقدم المحرز ومدى الامتثال؛ و (و) إصدار تعليمات رسمية عبر تسلسلها القيادي تبين الالتزامات الواردة

في خطة العمل؛ و (ز) فتح السبل للرصد والتحقق دون عوائق أمام فريق الأمم المتحدة والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٥ - وينبغي الإشارة إلى أن جماعات الميليشيا، بالرغم من إقرارها باحتمال وجود أطفال ملحقين بقواتها يؤدون مهام مختلفة، تنكر أنها تمارس فعليا تجنيد الأطفال.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن خطتي العمل هاتين اللتين التزمت بهما القوات المسلحة للقوات الجديدة وجماعات الميليشيا الموجودة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة هما أول خطتين من نوعهما تتفاوض عليهما الأمم المتحدة في الإطار الواضح الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومن ثم ينبغي إيلاؤهما الاعتبار الواجب لاستخلاص الدروس وأفضل الممارسات المستفادة منهما. والأمر المهم حاليا أهمية بالغة هو كفالة أن يبدأ تحول الالتزامات التي تعهد بها أطراف الصراع إلى حماية ملموسة للأطفال على أرض الواقع.

سادسا - المتابعة والاستجابة البرنامجية

٣٧ - تركز اليونيسيف وتؤكد بشكل خاص، باعتبارها الوكالة الرائدة في مجال حماية الأطفال في كوت ديفوار، على مبادراتها المتعلقة بحماية الأطفال المعرضين للخطر، والحض على منع تجنيد الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة، ورصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والإبلاغ بها. وقد سعت اليونيسيف سعيا حثيثا إلى الاتصال بأطراف الصراع والحصول على تعهدات منها بإنهاء تجنيد الأطفال والإفراج عن الأطفال الملحقين بالقوات والجماعات المقاتلة. وقد شكلت هذه الجهود المبذولة على مدى السنوات القليلة الماضية أساسا هاما للحوار الذي أجري مؤخرا وأسفر عن تطبيق أطراف الصراع لخطط العمل تطبيقا فعليا.

٣٨ - وتعاونت اليونيسيف في سعيها إلى تنفيذ ولايتها التشغيلية تعاونا وثيقا مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي تضطلع ببرامج متعلقة بالأطفال في إطار الولاية والمسؤولية المسندة إلى كل منها. وتضطلع اليونيسيف بأنشطة الدعوة لدى الشركاء من أجل ضمان تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالأطفال وإعطاء الأولوية لها في أنشطتهم. وفضلا عن ذلك، أثمر التعاون الوثيق لليونيسيف مع الجهات المختصة الخبيرة في حماية الأطفال في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نتائج هامة بشأن أهم الأولويات التي حددتها اليونيسيف في مجال حماية الأطفال. ولا يزال من الأولويات البالغة الأهمية ضمان تكامل الجهود وتعزيز هذا التكامل.

٣٩ - وقد نفذت حتى الآن أنشطة التسريح وإعادة الإدماج في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من القوات الجديدة والحكومة. ومن الأولويات الهامة في هذا المجال إنشاء نطاقات مجتمعية واقية وتقديم الدعم النفسي لمساعدة الأطفال على الانتعاش بمرور الوقت. وقد استفاد ما مجموعه ٤ ٧١٨ من الأطفال المشردين داخليا من برامج الدعم النفسي التي شملت أنشطة ترفيهية وتعليمية فضلا عن بعض التدخلات الصحية في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من القوات الجديدة والحكومة وفي منطقة الثقة.

٤٠ - وتقوم اليونيسيف حاليا بتيسير إعادة تأهيل وإعادة إدماج ١ ١٩٤ من الجنود الأطفال السابقين وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر في المناطق المذكورة. ويجري فضلا عن ذلك تنفيذ برنامج مستقل لتقديم الدعم إلى ٦٠٠ من الأطفال الذين سرَّحوا أنفسهم من الجندية في دانالي وسبق أن تلقوا تدريبا عسكريا من قبل مقاتلين ليبريين موالين للقوات المسلحة للقوات الجديدة. وفي الوقت نفسه، لا يزال ٤٠٠ من الأطفال الذين كانوا ملحقين فيما سبق بجماعات الميليشيا في الغرب (غويغلو) يستفيدون من برامج ترعاها اليونيسيف. وتهدف خطة اليونيسيف لإعادة التأهيل والإدماج لعام ٢٠٠٦ إلى تغطية ٣ ٠٠٠ طفل (منهم ٨٠٠ فتاة) من الجنود الأطفال السابقين وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر المتضررين من الصراع في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة وجماعات الميليشيا. وسيشكل الدعم المالي الذي تعهد البنك الدولي بتقديمه من أجل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مساعدة هامة في مجال إعادة تأهيل وإدماج الأطفال الملحقين بالقوات المقاتلة. ومن جملة المبلغ الذي التزم البنك الدولي بتقديمه لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقدره ٢٩١ ٣٠٨ ٩٠ دولارا، سيخصص مبلغ قدره ٩٥٥ ٧٠٢ ٢ دولارا للأطفال الملحقين بالقوات المقاتلة. ومن جملة أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة من حكومة النرويج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبالغة ٧٤٢ ٥٩٦ دولارا، يُكرس مبلغ قدره ٤١٣ ١٤٣ دولارا للجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال المتضررين من الصراع، دعما لبرامج اليونيسيف. وعلاوة على ذلك، يدخل في حسبان أموال البرنامج الإنمائي الأخرى المخصصة من الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ عام ٢٠٠٤ عملية تجهيز وتشغيل مركزين للعبور والتوجيه من أجل الشباب والجنود الأطفال في منطقتي مان وبواكي، أي تزويدهما بإمدادات من الأغذية والأصناف غير الغذائية قيمتها ٧٤٤ ٣٦٦ دولارا.

٤١ - وتعكف اليونيسيف حاليا على صوغ أنشطة الدعوة والتدريب الرامية إلى منع تعرض الأطفال للعنف الجنسي وحماية وإعادة تأهيل الضحايا منهم. وهناك عدد من التحديات الكبرى التي تعرقل التنفيذ الفعال للبرامج المتعلقة بالأطفال في هذا الصدد، منها

عدم كفاية أعداد موظفي الخدمات الاجتماعية المؤهلين المنقولين لهذا الغرض؛ والافتقار إلى البيانات الموثوق بها والمصنفة عن الفئات المعرضة للخطر في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والقوات الجديدة؛ والصعوبات التي تكتنف صياغة استجابة متكاملة ومنسقة مع الشركاء. وتواصل عملية الأمم المتحدة واليونيسيف الاضطلاع بأنشطة متضافرة لحض السلطات المعنية على المبادرة على نحو صارم إلى التحقيق في حالات الاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومحاكمة مرتكبيها، وذلك لتصحيح الشعور السائد بإفلات هؤلاء الجناة من العقاب.

٤٢ - وحضت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حضا قويا على أن تعالج القوات المسلحة للقوات الجديدة المشكل الخطير المثير للقلق المتمثل في احتجاز أعداد كبيرة من الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ونتيجة لذلك، أصدرت قيادة القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة أمرا قياديا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أوعزت فيه بالإنهاء الفوري لاحتجاز الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها، إلى أن يتم إرساء أسس إقامة العدل من جديد. واستثنى الأمر القيادي حالات الاحتجاز المتعلقة بجرائم القتل والاغتصاب والسطو المسلح المدعى أن مرتكبيها من الأطفال. وفيما يتعلق بهذه الحالات، سيتم إشعار الوكالات المختصة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وطلب مشورتها. وفيما يتعلق كذلك بحالات الأطفال المشتبه في معاودة ارتكابهم مخالفات بسيطة أو في انتهاجهم سلوكا خطيرا مناوئا للمجتمع، سيتم عرض ملف الحالة على الوكالات المختصة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة طلبا لمشورتها وتدخلها. وتنفيذا لهذا الالتزام من جانب القوات المسلحة للقوات الجديدة، عمم هذا الأمر القيادي على نطاق واسع على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وموظفي شؤون حقوق الإنسان التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة ومسؤولي شؤون سيادة القانون/السجون لأغراض الرجوع إليه واستخدامه في الحض على إلى إطلاق سراح الأطفال في سياق الاضطلاع بأنشطة الرصد. وسيشكل تنفيذ هذا الأمر القيادي تدبيرا مؤقتا هاما لحماية الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة للقوات الجديدة، وإن كانت الحاجة إلى إعادة ترسيخ نظم إقامة العدل لا تزال تمثل إحدى الأولويات البالغة الأهمية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالتدمير والتدهور الذي أصاب الهياكل الأساسية للتعليم من جراء الصراع، فإن برنامج التعليم التابع لليونيسيف، الذي يركز على ضمان توافر التعليم للأطفال، يشمل أيضا تقديم الدعم لإصلاح المباني المدرسية. وستقدم اليونيسيف الدعم إلى ١٠٧ مشاريع لإصلاح المدارس حتى نهاية عام ٢٠٠٦. وتصديا لهذه الحالة الحرجة واستجابة لدعوة ملحة من لجان إدارة المدارس الإيفوارية، أنفقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نسبة قدرها ٣٥ في المائة (٠٠٠ ٢٦٠ دولار) من ميزانيتها المخصصة للمشاريع السريعة الأثر على عملية إصلاح المباني، التي استفادت منها ٢٤ مدرسة. وزاد الالتزام المخصص لذلك من ميزانية المشاريع السريعة الأثر للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليبلغ ٨٩٣ ٣٨٩ دولارا من أجل ٣٦ من مشاريع الإصلاح في قطاع التعليم.

٤٤ - وتعاونت اليونيسيف أيضا مع الشركاء في مبادرات هامة أخرى لفائدة الأطفال، بعضها في مجال التغذية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغ عدد الأطفال الذين يقدم لهم برنامج الأغذية العالمي المساعدة ٠٠٠ ١٠ من الأيتام وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر، بمن فيهم الجنود الأطفال السابقون. وأدار برنامج الأغذية العالمي أيضا برنامجا للتغذية الانتقائية استفاد منه حوالي ٠٠٠ ٤ طفل وحامل ومرضع يعانون من سوء التغذية. ويقدم البرنامج الدعم حاليا إلى ٦٩٠ ١٢ من المستفيدين في شكل حصص إعاشة للأسر، منهم ٥٣٨ ٢ من الأيتام وبقيتهم من الأطفال المعرضين للخطر داخل أسرهم. وتقدم المساعدة كذلك إلى ٥٢٠ ٤ من الأيتام والأطفال المعرضين للخطر في المؤسسات. ويستفيد من أنشطة التغذية العلاجية والتكميلية ٨٨٥ ٢ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية و ٦٠٠ من مقدمي الرعاية إلى الأطفال في مراكز التغذية العلاجية. ويقدم الدعم إلى نحو ٦٥٠ ١ من الحوامل والمرضعات من خلال أنشطة صحة الأم والطفل. ويقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا حصص الأغذية المدرسية لحوالي ٠٠٠ ٥٦٥ طفل خلال السنة الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ودعمت اليونيسيف أيضا عملية إصلاح ٢٨ من المنشآت الصحية، وتعتزم تحديث ١١٣ مركزا صحيا آخر في شتى أنحاء البلد.

٤٥ - وفيما يخص الاتجار بالأطفال، يجدر بالملاحظة أن حكومة كوت ديفوار اتخذت خطوات هامة من أجل التصدي لهذه المسألة، إذ أنها أدت دورا رئيسيا في اعتماد الاتفاق المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالأطفال الذي وقعته تسعة من بلدان المنطقة دون الإقليمية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأنشئت أيضا لجنة إقليمية في أبيدجان لمتابعة تنفيذ الاتفاق، مما سيسهم في حماية الأطفال بمزيد من الفعالية.

سابعا - التوصيات

٤٦ - يساورني قلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب حاليا ضد الأطفال في كوت ديفوار ويفلت مرتكبوها من العقاب، وأهيب بجميع الأطراف في الصراع أن تتقيد بالالتزامات الدولية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بحماية الأطفال. وأهيب بجميع الأطراف في الصراع أن تشجع على الترابط الاجتماعي فيما بين الفئات والطوائف العرقية، التي يتسبب

الصراع الجاري فيما بينها في إلحاق أضرار فادحة بحياة الأطفال ورفاههم ويحول دون العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى ديارهم.

٤٧ - وأرحب بالتزام القوات المسلحة للقوات الجديدة بخطة عمل محددة ومرتبة زمنيا لإنهاء استخدام الجنود الأطفال امتثالا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وأثني عليها لتعاونها الكامل مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى الأطفال الملحقين بقواتها المقاتلة وتسريحهم وتنفيذ تدابير ترمي إلى منع تجنيد الأطفال في بواكي وكاتيولا، وأشدد على أهمية أن تكفل القوات المسلحة للقوات الجديدة تنفيذ تدابير مماثلة في بقية المناطق العسكرية الخاضعة لسيطرتها.

٤٨ - وأرحب أيضا بما تم مؤخرا من التوقيع على خطط للعمل من أجل إنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال من قبل عدد من جماعات الميليشيا الموالية للحكومة في غرب كوت ديفوار (جبهة تحرير الغرب الكبير، والتحالف الوطني لشعب الوي، والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار)، وأشدد على أهمية أن تواصل هذه الجماعات التعاون الكامل مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطط العمل المذكورة دون إبطاء. كما أني أهيب بالحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية أن تساندا الأمم المتحدة في التعرف على جماعات الميليشيا الأخرى الموالية للحكومة وتحديد تسلسلها القيادي من أجل إقامة حوار يستهدف إعداد خطط عمل مماثلة وتنفيذها من قبل هذه الجماعات. وأحث اليونيسيف وسائر كيانات الأمم المتحدة، إلى جانب المؤسسات الوطنية ذات الصلة، مثل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على توفير ما يكفي من الدعم والبرامج لإعادة تأهيل جميع الأطفال المفرج عنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٩ - وفضلا عن ذلك، يجدر بالملاحظة أن خطط العمل تلك الرامية إلى قيام القوات المسلحة للقوات الجديدة وجماعات الميليشيا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال هي من أولى خطط العمل التي تتفاوض الأمم المتحدة بشأنها ضمن الإطار الصريح المحدد في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومن ثم فإني أحث العناصر الفاعلة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار على تقديم تقارير إلى مجلس الأمن بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة في هذا الصدد.

٥٠ - وإني أشعر بانزعاج بالغ إزاء تفشي ثقافة الإفلات من العقاب على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وخصوصا العنف الجنسي ضد الفتيات. وأحث الحكومة والقوات الجديدة على ضمان إجراء تحقيقات صارمة وفورية في تلك الحوادث ومقاضاة

مرتكبي هذه الجرائم ضد الأطفال. وأهيب بالمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يتخذا تدابير محددة وموجهة ضد الأطراف والأفراد الذين يرتكبون بشكل منهجي انتهاكات من هذا القبيل ضد الأطفال.

٥١ - ويساورني قلق بالغ إزاء عدم وجود نظام لإقامة العدل في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، وأدعو جميع الأطراف في الصراع إلى أن تُعجّل بتنفيذ عملية السلام واستعادة سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد. وأرحب بما أعتبره تدبيرا مؤقتا لحماية الأطفال، وهو قرار القوات المسلحة للقوات الجديدة إصدار أمر قيادي يوعز بإنهاء احتجاز الأطفال غير القانوني في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وبالإحالة السريعة للحالات المدعى فيها ارتكاب أطفال لجرائم خطيرة أو مخالفات متكررة إلى السلطات المختصة بحماية الأطفال.

٥٢ - وأثني على التقدم الذي أحرزته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف وغيرهما من شركاء الأمم المتحدة في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في كوت ديفوار، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥). وأحث جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة على مواصلة تعاونها الوثيق من أجل تحديد المسؤوليات والاتفاق على تقاسمها من أجل مواجهة تحديات التنفيذ الكامل للآلية والتصدي للانتهاكات على سبيل الأولوية. وأشجع الشركاء ذوي الصلة من المنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية على التعاون مع الأمم المتحدة في أنشطة الرصد والإبلاغ والتصدي، حسب الاقتضاء.

٥٣ - وأدعو المجتمع الدولي، وخصوصا الجهات المانحة، إلى تقديم المساعدة الكافية والسريعة إلى برامج إعادة تأهيل وإدماج جميع الأطفال الملحقين بالقوات المقاتلة في كوت ديفوار لضمان استدامة هذه الجهود ونجاحها في الأجل الطويل، وإلى تقديم الدعم إلى المبادرات الوطنية خصوصا في هذا المجال.

٥٤ - وأشجع ممثلي الخاص لكوت ديفوار على أن يواصل إيلاء الاهتمام بدرجة قوية وعلى نحو خاص للمحنة المحيقة بالأطفال وأن يستمر في الحض بصورة متسقة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح والامتثال لها.